تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة

أ.د جمال رجب محمد عبدالحسيب
أستاذ أصول التربية
كلية التربية بنين بأسيوط، جامعة الأزهر

ملخص الدراسة:

أخذت الدول المتقدمة في التوجه نحو توسيع الشراكة بين جامعاتها ومؤسساتها المجتمعية؛ نظرا لضرورتها في الوقت الراهن، وفوائدها لكلٍ منها، وتأكيد الاتجاهات العالمية المعاصرة عليها، ومع ذلك فلا تزال هذه الشراكة محدودة وضعيفة في واقع الجامعات المصرية كما أكدته الدراسات السابقة ذات الصلة، ولا تتناسب مع قدرات الجامعات واحتياجات المجتمع؛ لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، وتناولت الشراكة المجتمعية من حيث أهدافها ومجالاتها وعوامل نجاحها، وعرضت أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فيها، ثم طرح الباحث مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل تلك الشراكة في سبعة جوانب، وهي: الجامعة المنتجة، الجامعة المقاولاتية، مراكز التميز البحثي، الشراكة البحثية، الكراسي البحثية، حاضنات الأعمال، الدراسات البينية.

الكلمات المفتاحية :الشراكة المجتمعية، الجامعات المصرية، المؤسسات المجتمعية، الاتجاهات العالمية المعاصرة.

Study summary:

The developed countries have started to expand the partnership between its universities and societal institutions, because of its necessity at the present time, its benefits for them, and the affirmation of contemporary global trends on them. However, this partnership is still limited and weak in the reality of Egyptian universities as confirmed by previous relevant studies, and not suitable for the capabilities of universities and the needs of society, so this study aimed to activate the partnership between Egyptian universities and community institutions in the light of contemporary global trends. The study used the descriptive method, and it touched on the social partnership in terms of its goals, areas and success factors, and presented the most important contemporary global trends, then the researcher presented a set of proposals that can contribute to activating that partnership in seven aspects, namely: the productive university, the contracting university, centers of excellence research, research partnership, research chairs, business incubators, inter-studies

Key words: social partnership-Egyptian universities-community institutions-contemporary global trends

مقدمة الدراسة:

تمثل الجامعات عنصرا رئيسا في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها؛ وذلك من خلال أداء الجامعة لوظائفها الأساسية، واستثمار هذه الوظائف لتطوير مؤسسات المجتمع، واستحداث أدوار جديدة تتطلبها التطورات العالمية المتسارعة والتغيرات المجتمعية المتلاحقة؛ للمساهمة في تحقيق غايات الجامعة، وتلبية احتياجات المجتمع، والوصول إلى مخرجات جامعية على قدر كبير من التنافسية العالمية في طلابها وبحوثها وخدماتها، وتحقيق التنمية المستدامة التي ينشدها مجتمعها.

وقد تغيرت جامعة اليوم عما كانت عليه بالأمس؛ نظرا للتغيرات التي شهدها العصر من تطورات معرفية وعلمية، وثورات تقنية وتكنولوجية، فرضت على الجامعة صيغا حديثة لتواكب هذه التطورات، وتصبح أكثر ارتباطا بتطلعات المجتمع، فلا يمكن لها أن تعيش منعزلة عن مجتمعها؛ لأنها الأداة الفاعلة للتعامل معه، وتلبية متطلباته المستمرة(عبدالحسيب،٢٠١٧، ٧٧٧). ولم يعد مقبولا الآن أن تغض الجامعة طرفها عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية في مجتمعها، وألا تواكب التطورات العالمية، وتساير التغيرات الاجتماعية؛ لأن كلياتها بمثابة بيوت خبرة، وتمتلك رصيدا معرفيا، وحركة علمية وبحثية مستمرة؛ لذا فإن عليها أن تقود قاطرة المجتمع نحو التقدم المعرفي والتطور التكنولوجي، وتسير به نحو التنمية المجتمعية الشاملة.

وتحولت كثير من الجامعات في أوربا إلى جامعات الشراكات في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة، لتضيف أنشطة متعددة للجامعة، وتقدم مجموعة متنوعة من مشاريع البحوث الجامعية وخاصة البحوث المجتمعية للشركات متعددة الجنسيات؛ لذا يجب على الجامعات أن تتحول من مفهوم الخدمة العامة إلى فلسفة الشراكة المجتمعية، وقد ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد بإنشاء شراكات طويلة الأمد بين الجامعات والمجتمعات؛ بهدف معالجة قضايا اجتماعية مختلفة، وتحقيق التنمية الشاملة(Davis and Others, 2006,5,6) . وتُفيد الشراكة في تطوير آليات العمل الجماعي، وتعزيز الكفاءة الذاتية، وتوفير التفاعل المباشر مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته، وتطوير المهارات القيادية لدى أفراده(Pitre, Patterson & Price ,2017,3-5). وقد نال موضوع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة؛ وذلك نظرا لامتلاك الجامعات كوادر بشرية وكفاءات علمية متعددة

التخصصات قادرة على إحداث التنمية في مختلف مناحي الحياة، والوصول إلى التعاون المثمر، وتحقيق الشراكة الفعالة بين الجامعة والمجتمع.

وتساهم الشراكة في تحقيق الأهداف المنشودة لكلٍ من الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتعمل على الوصول إلى الغايات المشتركة، وتحقيق المنافع المتبادلة لكلٍ منهما. فقد أكدت الاتجاهات العالمية المعاصرة على الآثار الإيجابية والفوائد المشتركة التي تعود على كلٍ من الجامعة والمجتمع جراء الشراكة المجتمعية(Tarantino, 2017,103). كما تسعى الجامعات إلى إقامة شراكات مجتمعية، من خلال إمداد قطاعات المجتمع بموظفين مؤهلين، لتلبية احتياجاتها، وتحقيق منافع متعددة لهما (Hansman, Gauntner,2017,104). وبالتالي تكون الشراكة قد حققت أهدافها، وعادت بالنفع العام والمصلحة المتبادلة على الطرفين؛ مما يؤدي إلى تحسين إمكانيات وقدرات الجامعة وتنمية المجتمع وتطويره، والمساهمة في التقليل من اعتماد المؤسسات على الحلول الجاهزة والخبرات الأجنبية المُكلِّفة، بالإضافة إلى أن إجراء البحوث التطبيقية النابعة من مشكلات المجتمع وقضاياه يعمل على إكساب الجامعات ثقة ومصداقية لدى هذه المؤسسات(عبدالحسيب،٢٠١٧، ٧٩٧). وبذلك يبرز دور الجامعة التنموي جليا بالإضافة إلى دورها الأكاديمي.

وتعددت الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت الشراكة المجتمعية؛ وذلك نظرا لأهميتها خاصة في الوقت الحالي. فقد أكدت دراسة لستيان(Lestyan, 2002, 9) على وجوب دخول المجتمعات في شراكة حقيقية مع الجامعات؛ ليستفيد كل طرف من الآخر، ويمكن مواجهة الأوضاع الصعبة، وتنمية خبرات أعضاء هيئة التدريس وقدرات المؤسسات. كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٣م على أن الشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع أصبحت خيارا استراتيجيا ومطلبا ضروريا في عصرنا الراهن(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٦). وأشارت دراسة هدسون(Hudson, 2013,109) إلى أن مشاركة الجامعات مع المجتمعات قد زاد بشكل متسارع في السنوات الأخيرة، ووُجدت مبادرات مجتمعية من جانب الجامعات مع العديد من المنظمات الأمريكية، والتي قدمت بدورها مساهمات متعددة لعملية التغيير بالجامعات، وضاعف الباحثون جهودهم من أجل تشجيع هذه الشراكة. كما أشارت دراسة شيشتر وستريرShechter & Strier, 2015,343) إلى أن الشراكة مصدر غني

للبحث الأكاديمي، وأن الاتجاهات العالمية المعاصرة تؤكد على إنشاء شراكات بين الجامعات والمجتمعات، وجعل الهدف الأكبر من الأبحاث هو التغيير الاجتماعي. وأوضحت دراسة (عطية،٢٠١٦، ١٣٢) ضرورة الاعتراف المجتمعي بأهمية الشراكة، وتحفيز العاملين ومراكز الخدمات المجتمعية بالجامعات لدعم قدرتها وتيسير دورها في خدمة المجتمع. وأكدت على أن تفاعل الجامعة مع مجتمعاتها ضرورة حضارية؛ وذلك من خلال تقديم خدماتها لها في ظل علاقة تكاملية بينهما. وتوصلت دراسة(العنزي،٢٠١٨، ٦٥٣) إلى أنه يجب لتطوير الشراكة المجتمعية أن تتحول الخطط إلى برامج تنفيذية، واتفاقيات ملزمة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع. وأوصت دراسة(شحاته، رشاد،٢٠١٩، ٦٠، ٦١) بضرورة نشر ثقافة الشراكة، والعمل على تسويق الخدمات الجامعية ومنتجاتها، وإنشاء وحدة متخصصة بكل جامعة لتفعيل الشراكات مع المؤسسات المجتمعية؛ وذلك من خلال تحديد احتياجاتها وأولوياتها، والعمل على تلبية متطلباتها.

مشكلة الدراسة:

تبيَّن مما سبق أهمية الشراكة المجتمعية، والفوائد التي تعود على الطرفين من خلالها، واتضح تأكيد الاتجاهات العالمية المعاصرة عليها؛ لذا فقد اهتمت بها العديد من الدول المتقدمة وطبقتها فعليا في جامعاتها؛ مما كان له آثار إيجابية على تحسُّن أداء الجامعات وتطوير خدماتها، وعلى تنمية مؤسسات المجتمع وتقدمها، لكن بالنظر إلى الواقع المصري يتضح من خلال الدراسات السابقة ضعف الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية. فقد أشارت دراسة(محمد وكمال، ٢٠٠٦، ٨١)إلى عزلة المؤسسات التعليمية في علاقاتها بالمؤسسات المجتمعية الأخرى في جوانب الحياة المختلفة. وتوصلت دراسة(أبوالحديد،٢٠١٢، ٤٣) إلى أن الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لم تحقق أهدافها التي وُضعت من أجلها؛ حيث كشفت عن عدم وجود عقود شراكة بينهما، وعدم وجود قنوات اتصال ثابتة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين كلٍ منهما. وأوضحت دراسة(صديق،٢٠١٤، ١٧٦) أن جامعاتنا مازالت تعيش بمعزل عن مجتمعاتها، وأنها تحتاج إلى الدخول بقوة إلى واقع هذه المجتمعات، والتفاعل معها بصورة أكثر. وأكدت دراسة(محمد،٢٠١٨، ٤٧٧)على ضعف اهتمام الجامعات المصرية بالمشاركة في قضايا المجتمع، وأنها لا تحتل أولوية كبيرة لدى المسئولين بالجامعات

أو أعضاء هيئة التدريس بها، كما أكدت على بعد الجامعات عن مؤسسات المجتمع، وضعف قنوات الاتصال بينهما، وضعف العلاقة بين التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع؛ مما يحول دون قيام علاقة فاعلة بينهما. وأوصت الدراسات السابقة التي أجريت على الواقع المصري بضرورة بتفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، كما أوصت العديد من الدراسات الحديثة التي أجريت على الجامعات المصرية والعربية بتفعيل هذه الشراكة، مثل دراسة(شحاته، رشاد،٢٠١٩، ١٤)، (طحلاوي، علواني، ٢٠١٩، ٣٨٥)، (عون، الشبانات، أبوحميد، ٢٠١٩، ٣٠٥). ومن ثم جاءت فكرة الدراسة الحالية لبحث كيفية تفعيل الشراكة المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

س١: ما مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية؟

س٢: ما عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية؟

س٣: ما الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة المجتمعية؟

س٤: ما مقترحات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة فيما يلي:

١- إظهار أهم مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

٢- بيان عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

٣- إبراز أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة المجتمعية.

٤- طرح مقترحات لتفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

١- أهمية موضوعها وهو الشراكة المجتمعية وضرورتها وفوائدها للجامعات والمؤسسات المجتمعية.

٢- جاءت الدراسة مواكبة للاتجاهات العالمية المعاصرة بالتوجه نحو الشراكة المجتمعية.

٣- جاءت الدراسة استجابةً للعديد من الدراسات الأجنبية والعربية بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لبحث سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

٤- يمكن أن تفيد الدراسة مسئولي الجامعات المصرية وقيادات المؤسسات المجتمعية من المقترحات المطروحة لتفعيل الشراكة بينهما بما يعود بالمنفعة المتبادلة على كلٍ منهما.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، من حيث جمع المعلومات المتعلقة بالشراكة المجتمعية، والاتجاهات العالمية المعاصرة، من خلال الرجوع إلى أدبيات البحث الأجنبية والعربية والدراسات السابقة ذات الشأن، ثم معالجة هذه المعلومات؛ وصولا إلى طرح مقترحات لتفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

مصطلحات الدراسة:

* **الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية** Partnership Between Universities And societal institutions هي: المبادرات والعمليات بين الجامعة والمجتمع في مجالات التدريس والبحث وخدمة المجتمع، والتي يستفاد بها من خبرة الجامعة في معالجة قضايا المجتمع، وإيجاد رؤية مشتركة بين الجامعة وشركاء المجتمع لتحقيق أهداف مشتركة ومنقعة متبادلة (Coetzee,2012,504). وهي: علاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة، والتي تهدف لدعم العملية التعليمية بالجامعة وخدمة المجتمع المحيط(إسماعيل،٢٠١٣، ٥٣٧٤). ويلاحظ أنه تم النظر للشراكة على أنها عبارة عن علاقة بين الجامعة والمجتمع؛ لتقديم بعض الخدمات، وتحقيق الأهداف المشتركة في صورة تعاونية، في حين أن الشراكة ينبغي أن تكون إلزامية لكلا الطرفين؛ الأمر الذي يميزها عن مصطلح المشاركة(عبدالحسيب،٢٠١٧، ٧٨٤). في حين يرى (الخليفة،٢٠١٤، ١٠١) أنها كل نشاط مشترك وهادف يتم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة؛ بهدف القيام بمشروع معين(بحوث، مشاريع، استشارات، دورات) وفق إطار تعاقدي يحفظ للطرفين مصلحتهما. ويتبنى الباحث هذا التعريف لأنه يتفق مع طبيعة الشراكة المجتمعية.

* **تفعيل الشراكة المجتمعية** Activating societal partnership: يُقصَد بها في الدراسة الحالية: مجموعة من الصيغ والأساليب المشتركة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في صورة اتفاقيات ملزمة لهما، وتحقيق المنفعة المتبادلة من خلال الجامعة المنتجة، الجامعة المقاولاتية، مراكز التميز البحثي، الشراكة البحثية، الكراسي البحثية، حاضنات الأعمال، الدراسات البينية.

محاور الدراسة:

المحور الأول: الشراكة المجتمعية.

المحور الثاني: الاتجاهات العالمية المعاصرة في الشراكة المجتمعية.

المحور الثالث: مقترحات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

المحور الأول: الشراكة المجتمعية: ويتناول هذا المحور العناصر التالية:

١- أهداف الشراكة المجتمعية:

تقوم الجامعات المتفاعلة مع مجتمعها بدور مهم في تحقيق التنمية؛ حيث تعتبر العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية، فكلما كانت الجامعة أكثر تشاركا مع مؤسسات المجتمع كلما كانت أكثر قدرة على المساهمة في تنميتها، وكان المجتمع بمؤسساته أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات(العنزي، ٢٠١٨، ٦٣٢). ويمكن تحديد أهم أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع فيما يلي(شحاته ورشاد،٢٠١٩، ٢٠، ٢١):

- تمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- مساعدة النشاط المجتمعي في تطوير أساليبه من خلال الأساليب العلمية الحديثة.
- ربط استراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل في المجتمع.
- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع لتطوير منظومة البحث العلمي.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤسسات المجتمع المختلفة.
- توفير فرص لاكتساب المزيد من الأساليب العلمية والمهارات العملية وتبادل الخبرات بين الباحثين.
- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة والإفادة منها في تطوير المجتمع.
- تحسين كفاءة المؤسسات المجتمعية وتطوير خدماتها وزيادة إنتاجيتها.

- الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بالجامعات.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف التخصصات.
- تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية المستوردة والإفادة من خبرات الجامعات المحلية.
- توفير مصادر تمويل جديدة تُمكِّن الجامعات من تطوير أدائها ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية.
- دمج الطلاب في المجتمع من خلال إشراكهم وتدريبهم في مؤسساته لتنمية مهاراتهم وخبراتهم.
- مساهمة الجامعات في التنمية من خلال تحقيق الرؤية الاقتصادية المستقبلية لمجتمعاتها.

ويلاحظ مما سبق تعدد الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها لدى الجامعات في تحسين أدائها في العملية التعليمية، ورفع كفاءتها البحثية، وتطوير خدماتها الاجتماعية، ولدى مؤسسات المجتمع من خلال حل مشكلاتها، وسد احتياجاتها، وتلبية متطلباتها، وتطوير أساليبها، وزيادة إنتاجيتها.

٢- مجالات الشراكة المجتمعية:

تتعدد مجالات الشراكة المجتمعية، وتتنوع الأدوار والأنشطة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للمؤسسات المختلفة، وتتعدد أوجه الاستفادة من الإمكانات البشرية والخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وفي المقابل تستفيد الجامعات جراء ذلك من خلال توسيع خدماتها، وتعدد أدوارها، وتفعيل أنشطتها، ورفع كفاءتها التدريسية والبحثية والخدمية. وتتمثل أهم صور الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية في المجالات التالية:

التدريس والتأهيل: يمثل التدريس الوظيفة الأولى للجامعة، ويأخذ الجزء الأكبر من وقت وجهد مسئوليها وأعضاء هيئة التدريس بها، ونظرا لما يشهده العصر من ثورات علمية وتكنولوجية؛ فلا بد أن ينعكس ذلك على تدريس الطلاب، وتأهيلهم بما يتناسب واحتياجات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل؛ وذلك من خلال إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة، ومواكبة التطورات العلمية والتغيرات المجتمعية، وتعيين ممثلين عن المؤسسات المجتمعية بمجالس الجامعات، وأعضاء هيئة التدريس بمجالس إدارة هذه المؤسسات، ودعوة خبراء هذه المؤسسات لإبداء آرائهم حول البرامج التعليمية بالكليات ذات الصلة، ومدى مناسبتها لسوق العمل. وقد تكون الشراكة من خلال تبادل الخبراء بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، حيث يعمل أحد قادة المؤسسات خبيرا في الجامعات، ويعمل بعض أعضاء هيئة التدريس

مدربين بهذه المؤسسات، أو إشراك هؤلاء الخبراء في تدريس بعض أجزاء من المقررات الدراسية الجامعية؛ بهدف اطلاع الطلاب على متطلبات الوظائف، وواقع التخصصات المختلفة.

البرامج التدريبية: تعد البرامج التدريبية مهمة وضرورية، وبخاصة في ظل المتطلبات الجديدة للوظائف، والخبرات والمهارات المتجددة للمهن. ويتم ذلك من خلال دراسة متطلبات سوق العمل واحتياجاته المستمرة، وحصر الاحتياجات التدريبية اللازمة لمختلف فئات المجتمع ومؤسساته، وإعادة تأهيل الراغبين في تغيير تخصصاتهم(التحوُّل الوظيفي)، وتنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في المؤسسات المجتمعية؛ لكي يلموا بما يستجدّ في تخصصاتهم، ومساعدتهم في حل المشكلات التي تواجههم، والأخذ بالإشراف المشترك بين الجامعات والمؤسسات في تدريب الطلاب أثناء إعدادهم في تخصصاتهم المختلفة؛ بحيث يجمع الطالب بين الأسس النظرية والمهارات العملية لتخصصه، وأن يكون التدريب في المواقع الفعلية التي سيعمل بها الطلاب بعد تخرجهم، وتقديم برامج تعليمية للعاملين بالتعاون مع قطاعات العمل والإنتاج؛ لزيادة معارفهم، ورفع كفاءتهم، وعقد دورات تدريبية للباحثين عن وظائف لاطلاعهم على طبيعة الوظائف الجديدة والمتطلبات اللازمة لشغلها(عبدالحسيب،٢٠١٧، ٨١١).

التعليم المستمر: هو التعليم الذي لا ينتهي بمرحلة تعليمية، وإنما يستمر مادامت الحياة، ويهدف إلى تحقيق طموحات أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم ومهاراتهم ليواكبوا مطالب العالم المتغير، ويساهموا في تحقيق برامج التنمية المستدامة، وتقوم الجامعات ممثلة في وحدات التعليم المستمر بها بتوفير صيغ متعددة من هذا التعليم لقطاعات كبيرة من الأفراد كالتعلم الذاتي والتعليم المبرمج والتعليم المفتوح، والتعليم من بعد، والتي تقوم جميعا على أساس الاحتياجات الفعلية للمتعلمين، والمتطلبات الواقعية للمؤسسات الخدمية والإنتاجية، ويساهم التعليم المستمر في تحديث معلومات الخريجين، وتطوير خبرات ومهارات العاملين، وتزويدهم بأحدث المستجدات في مجال تخصصاتهم، كما أنه يعمل على تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات من خلال تلبية رغبات الأفراد، سواء مَن لم يواصلوا تعليمهم النظامي، أم مَن يريدون الاستزادة، أو مَن يرغبون في استبدال مهنهم، أو مَن يريدون تعلُّم مهن جديدة.

الدراسات المسائية: تعتبر الدراسات المسائية مجالا مهما من مجالات الشراكة؛ حيث إنها توفر فرصاً تعليمية لفئات مختلفة لا تسمح ظروفهم بالالتحاق بالدراسات النظامية، فأصبح بإمكانهم أن يدرسوا مساءً بدون اشتراط العمر، مع استمرارهم في أعمالهم الصباحية، ويكون ذلك من خلال مراكز منتشرة بالكليات المختلفة. وتعد هذه الدراسات استثمارا أفضل للمنشآت الجامعية التي قلما تُستخدَم بعد الدراسة النهارية، ولا تتطلب أعضاء هيئة تدريس جددا، بل يستفاد من الأعضاء الموجودين مقابل حوافز مالية، وتحقق الكليات مقابل ذلك موارد إضافية تُستخدَم في صيانة المرافق الموجودة بالجامعة وتطويرها،والتوسع في إنشاء مبانٍ جديدة(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ١٧٥). وفي المقابل يُستفاد من هذه الدراسات في التنمية المهنية للدراسين العاملين بمؤسسات المجتمع، وزيادة خبراتهم، وتحسين أدائهم، وبالتالي تطوير مؤسساتهم؛ وبذا تكون الدراسات المسائية قد ساهمت في توطيد العلاقة بين الجامعات ومجتمعاتها.

البحوث المدعومة: تمثل البحوث المدعومة أكثر مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات انتشارا، وتتم من خلال قيام مؤسسات المجتمع بتمويل البحوث العلمية الجامعية ذات الصلة بمجالها، والتي تعمل على معالجة قضاياها وحل مشكلاتها، ويكون ذلك عن طريق البحوث التعاقدية التطبيقية بين مراكز البحث الجامعية أو الوحدات ذات الطابع الخاص وبين المؤسسات الخدمية وقطاعات الإنتاج؛ حيث يتم توظيف خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في التخصصات المختلفة لإنجاز تلك البحوث، سواء أكانت حلا لمشكلات واقعية، أو معالجة لقضايا مجتمعية، أو تطوير لتقنيات معينة، أو إدخال أساليب علمية جديدة؛ وبذلك تتحقق الاستفادة الفعلية للمؤسسات المجتمعية، وتتبوأ الجامعة مكانتها اللائقة، وتأخذ وضعها الاجتماعي، وتكتسب ثقة مؤسسات المجتمع، ويتم الرجوع إليها، وأخذ نتائج أبحاثها بدلا من الاعتماد على الخبرات الأجنبية المستوردة.

الاستشارات العلمية: تعتبر الاستشارات العلمية من أهم مجالات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات وأكثرها ذيوعا؛ حيث يتم إعارة بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين في منشآت المجتمع وقطاعاته، بالإضافة إلى وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوفرة بالجامعات من مختبرات ومعامل ومراكز بحثية للاستفادة منها في تلبية احتياجات هذه المنشآت

وفق أطر وصيغ محددة (صديق،٢٠١٤، ١٩٢). ويمكن الاستفادة من ذلك عن طريق إنشاء مراكز استشارية تابعة للجامعات لتقديم الاستشارات العلمية والمشورات الفنية للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته، وعمل مكاتب استشارية بمقر المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج يعمل بها أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات والكفاءة(عبدالحسيب،٢٠١٧، ٨١٤، ٨١٥). حيث تعد الجامعات بيوت خبرة ومجالا حيويا وعنصرا أساسيا لإحداث التنمية والتطوير بالمؤسسات المجتمعية؛ وذلك نظرا لما تمتلكه هذه الجامعات من كوادر بشرية وكفاءات علمية.

المنتزهات البحثية: وهي عبارة عن تجمعات علمية ومراكز بحثية، تكون مقارها بالحرم الجامعي أو قريبا منه، وتهدف إلى تجميع وحدات ومراكز البحوث التطبيقية؛ للاستفادة منها في تحقيق التميز والابتكار، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتوفير البيئة الملائمة للإبداع والريادة. ويقوم بإدارة المنتزهات البحثية فريق من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين والخبراء المحترفين الذين يقدمون خدمات ذات قيمة إضافية؛ بهدف زيادة المنافسة من خلال نشر ثقافة الابتكار والجودة بين مؤسسات المجتمع المختلفة، والعمل على نقل الخبرات والمعارف والتقنيات الحديثة والأساليب الجديدة من منابعها بهذه المنتزهات إلى الشركات وسوق العمل(صديق،٢٠١٤، ١٩٤).

استثمار المرافق: يمثل استثمار المرافق مجالا مهما للشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات، وهو استثمار متبادل لكلٍ منهما؛ بمعنى أن تستفيد الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعاته من المرافق والساحات والملاعب والمراكز والمعامل والأجهزة الموجودة لديها، كما تستفيد الجامعات من البنية التحتية والإمكانيات المادية الموجودة لدى المؤسسات، وتستفيد هذه المؤسسات بدورها من الكوادر البشرية والكفاءات العلمية والمهارات والخبرات الموجودة لدى الجامعات. وبذلك يمكن استثمار مرافق الجامعة المختلفة من قاعات ومدرجات وساحات وملاعب في الفترة الصيفية، واستخدام المدن الجامعية للسكنى أثناء المعسكرات الشبابية والمخيمات الصيفية لصالح مؤسسات المجتمع لفترة محددة، مقابل استفادة الجامعات من مرافق المؤسسات المجتمعية من مبانٍ وملاعب وصالات ومختبرات ومعامل لتحسين العملية التعليمية والبحثية بها.

ويلاحظ أن مجالات الشراكة بين الجامعات ومجتمعاتها شملت وظائف الجامعة الثلاث؛ حيث جاءت وظيفة التعليم متمثلة في التدريس والتأهيل، والبرامج التدريبية، والتعليم المستمر، والدراسات المسائية، وجاء البحث العلمي متمثلا في البحوث المدعومة، والاستشارات العلمية، والمتنزهات البحثية، بينما جاء اسثمار مرافق الجامعة ممثلا لوظيفة خدمة المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست كل مجالات الشراكة التي يمكن أن تكون بين الجامعات ومجتمعاتها، بل توجد مجالات أخرى لهذه الشراكة مثل البحوث التعاقدية، والكراسي البحثية، والدراسات البينية، وحاضنات الأعمال البحثية، والمشاريع الإنتاجية، والتعليم بالتبادل بين الجامعة والمجتمع وغيرها.

٣- عوامل نجاح الشراكة المجتمعية:

ينبغي توفر مجموعة من العوامل اللازمة لتنفيذ الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وضمان نجاحها، فلا بد من تحديد أهداف الشراكة بدقة، ووجود ثقة متبادلة بين الطرفين، والحرص على التواصل المستمر بين الشركاء لتحقيق المصلحة المشتركة بينهما (Browning, 2015,28). وأن تكون هذه الشراكة قائمة على أسس واضحة، وخاضعة لضوابط محددة، وملزمة لكلٍ من الجامعة والمجتمع (Hudson, 2013, 117). وتتمثل أهم عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات ومجتمعاتها فيما يلي (عبدالحسيب، ٢٠١٧، ٧٩٨، ٧٩٩):

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولي المؤسسات المجتمعية بأهمية وضرورة الشراكة، والمنافع المتبادلة التي تعود على الطرفين جراء هذه الشراكة.
- وجود رؤية مشتركة وتعاون بين الطرفين، واتفاق حول الأهداف والاستراتيجيات، وجدول زمني محدد.
- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، ومتطلبات القطاعات، والأنشطة المختلفة التي يمكن أن تقدمها الجامعة لها.
- نشر ثقافة الشراكة المجتمعية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وأفراد المجتمع من خلال اللقاءات المفتوحة، والدورات التدريبية، وورش العمل التحفيزية.
- الثقة والاحترام المتبادل، وتقاسم السلطة والمسئولية، وتوزيع الأدوار وتحديد الصلاحيات، ووضع خطة لمواجهة التحديات المتوقعة.

- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة بين الجامعات والمجتمع، والمساهمة في تحقيق أهداف كلا الطرفين.
- التأكيد على المنفعة المتبادلة؛ من حيث إفادة مؤسسات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها، وحصول الجامعة على موارد مالية تساعدها في الجودة والتطوير.
- الإعلان في وسائل الإعلام المختلفة عن الشراكات التي تتم بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتوضيح الفوائد التي عادت على كلا الطرفين منها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم لمجتمعاتها، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.
- تحفيز الطلاب على الانخراط في الشراكات المجتمعية، وذلك من خلال الحوافز المادية والمعنوية، وربط مشاريع التخرج بتفعيل الشراكة المجتمعية.
- دعم الجامعة وتبنيها للمبادرات التي يقوم بها أفراد المجتمع ومؤسساته في إطار تفعيل الشراكة المجتمعية، ومدهم بالخبرات والمهارات المطلوبة لنجاحها.

وتساعد هذه العوامل وغيرها في وجود علاقات قوية وثقة متبادلة بين الجامعات ومجتمعاتها، وحصول تعاون وتواصل مستمر بينهما، وقيام شراكات فعالة مثمرة، فيجب تحديد الأهداف، وتوحيد الرؤى، وتوضيح الخطط، وتحديد البرامج الزمنية، وتوزيع المسئوليات، وتحديد الصلاحيات؛ وذلك حتى تنجح الشراكة، وتؤتي أكلها، وتحقق أهدافها الموضوعة، وتصل إلى غاياتها المنشودة.

المحور الثاني: الاتجاهات العالمية المعاصرة في الشراكة المجتمعية: وتتمثل أهم هذه الاتجاهات العالمية فيما يلي:

١- الجامعة المنتجة:

قامت كثير من الجامعات الأجنبية وبعض جامعات الدول العربية بتطبيق صيغة الجامعة المنتجة، وتتركز فكرتها في قيام الجامعة بالتوسع في وظائفها الأساسية، بالإضافة إلى ممارسة

أنشطة أخرى إضافية؛ مما يؤدي إلى تحقيق موارد مالية تنعكس إيجابيا على الجامعة والعاملين بها، وعلى المجتمع المحيط، وتؤدي إلى مساهمة الجامعة في التقدم العلمي والتكنولوجي لمجتمعاتها، وتحقيق التنمية الشاملة(بني مقداد، عاشور،٢٠١٨، ١٦٠). وتقوم هذه الجامعة بأدوار وأنشطة متعددة، تَحْصُل من خلالها على موارد مالية إضافية، مثل البحوث التعاقدية، والاستشارات الفنية، والبرامج التأهيلية، والدورات التدريبية؛ بهدف تطوير العملية التعليمية والبحثية بها، والمساهمة في تحقيق التنمية لمؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة من خلال الشراكة الفاعلة.

وتهتم الجامعة المنتجة بالبحوث التطبيقية التي تكون نابعة من المشكلات التي تواجه العديد من المؤسسات المجتمعية، حيث تقدم لها حلولاً علمية واقعية عن طريق فرق عمل بحثية متخصصة، وتسعى إلى الخروج بالجامعة من عزلتها عن مجتمعها إلى الشراكة الحقيقية معه، والتعاون الوثيق بين الجامعة ومجتمعها، وتكوين فرق بحثية مشتركة متعددة التخصصات من الجامعة ومراكز البحوث، وجعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة لقطاعات المجتمع، والقيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات للوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وإيجاد البديل المحلي بدلاً من الاعتماد على الخبرة الأجنبية(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ١٣٢). وتقوم الجامعة المنتجة بالإضافة إلى وظائفها الأساسية بأدوار وأساليب أخرى متعددة إزاء أفراد المجتمع ومؤسساته، مثل البحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية، والاستشارات العلمية والفنية، والتعليم المستمر، والدراسات المسائية، والبرامج التعليمية، والدورات التدريبية، واستثمار مرافق الجامعة والمجتمع، وتسويق الخدمات والبحوث الجامعية.

٢- الجامعة المقاولاتية:

ظهرت المقاولاتية بالجامعة كفكرة واقعية؛ بغية تحقيق عدة أهداف استجابة لظروف معينة، كالانتقال من فكرة المؤسسة الكبيرة إلى الصغيرة، ومن العمل المأجور إلى العمل الحر، وتشجيع المبادرة الفردية بدلا من مخططات الدولة؛ فجاء الاهتمام بالنشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة وفقا للفرص المتاحة في سوق العمل(عرابة، شيخ،٢٠١٨، ٣٣٤). فلقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من مفهوم قائم على المؤسسات ذات العلاقة إلى

مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع، وهو ما يعرَف بالمقاولاتية(مراد،٢٠١٨، ٤٠٤).

وتحتل الجامعة المقاولاتية في الوقت الراهن أهمية كبيرة، كما أضحت مطلبا اجتماعيا من قِبَل الأفراد والهيئات؛ وذلك لما لها من تأثيرات إيجابية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعتبر مصدرا مهما للثروة والإبداع وفرص العمل المختلفة. وعليه فيجب على الجامعات أن تعزز روح المقاولاتية لدى طلابها في مرحلة الإعداد والتأهيل؛ بهدف إيجاد الدافعية لديهم نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة، والتحول من التعليم التقليدي القائم على تقديم المعرفة إلى نموذج الجامعة المقاولاتية المشارك في تطوير مؤسسات المجتمع(أيوب،٢٠١٨، ١٤). إذن فالجامعة المقاولاتية تُعِد طلابها من خلال التعلم المقاولاتي على روح المبادرة والمشاركة والريادة والإبداع، والانخراط في سوق العمل فور تخرجهم، وتؤهلهم للعمل الحر، وتدربهم على تحمل المسئولية، وتنمية روح المقاولاتية، والقدرة على إنشاء

٣- مراكز التميز البحثي:

تمثل مراكز التميز البحثي أهمية كبيرة في توطيد العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع؛ لذا فقد اهتمت بها الدول المتقدمة، واتجهت إليها الدول العربية، وترتبط هذه المراكز بتطور مجتمعات المعرفة، وهي داعم أساسي لتطور الحركة البحثية، وحل العديد من المشكلات الواقعية، ومعالجة الكثير من القضايا المجتمعية، وكان من أهم أسباب تقدم الجامعات في اليابان، وتطور البحث العلمي بها هو اعتمادها على مراكز التميز البحثي التي تهتم بتطبيق التقنية الحديثة، وتبني معايير جودة البحث العلمي (أحمد، عبدالله، الحنفي،٢٠١٨، ٢٠٢). وارتباطه باحتياجات القطاعات، ومتطلبات المؤسسات، وبناء قواعد البيانات العلمية والبحثية، وبناء فرق العمل المشتركة في إجراء البحوث.

وتعتبر مراكز التميز البحثي وحدات علمية غير تقليدية، تتصف بالريادة والتميز، وتوجه أنشطتها إلى تطوير مؤسسات المجتمع وتنمية قطاعاته. وتهدف هذه المراكز إلى القيام بأنشطة بحثية وعلمية نوعية ذات أهمية مجتمعية، وتهيئة البيئة البحثية والعلمية الملائمة لتمكين الباحثين من إجراء البحوث المبتكرة، وتحقيق التكامل والترابط بين الباحثين محليا وإقليميا وعالميا، وتدويل

البحث العلمي، وتبادل الخبرات العالمية(البدوي،٢٠١٢، ٦٨). بالإضافة إلى تحقيق الريادة في التخصص، وتطوير المهارات البحثية والخبرات العلمية للباحثين، ودعم الشراكة بين الجامعات ومجتمعاتها، وتقديم المساعدات الفنية والخدمات البحثية للمؤسسات المختلفة؛ لذا فإن هذه المراكز تعد مجالا حيويا وعنصرا أساسيا لتوطيد العلاقة، والتعاون المثمر، والشراكة الفاعلة بين الجامعة والمجتمع.

٤- الشراكة البحثية:

أصبحت الثروة البشرية هي الأهم في عمليات التطوير والإنتاج وتحقيق التنمية، ومن ثم جاء الاهتمام بالبحوث العلمية؛ لأنها أساس كل عملية تطوير وتنمية، عن طريق توظيف نتائج هذه البحوث في الواقع العملي، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الجامعات والمؤسسات المختلفة(عبدالحسيب،٢٠٠٦، ١٤٨). وجاء في إطار الشراكة المجتمعية ما قامت به الجامعات الأمريكية من تقديم نموذج لكيفية إيصال جميع البرامج التعليمية إلى المناطق النائية، وإجراء البحوث الميدانية المشتركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتفعيل الشراكات البحثية(Zerquera 2016,21).

وما قامت بها كلية جون وود المجتمعية بولاية إلينوي الأمريكية مع المؤسسات الزراعية من تقديم برامج زراعية مشتركة في عدة مجالات، وهي: توفير الدورات الزراعية، والتعاقد مع مدارس المنطقة لتوفير دورات لها، وبناء المختبرات الزراعية، كما أقامت كليات المجتمع بجامعة شيكاغو شراكة مع وزارة التجارة بولاية إلينوي الأمريكية؛ لإعداد كادر من الممرضات على مستوى عالٍ من الكفاءة والتخصص، من خلال برنامج التمريض العملي، وجاءت هذه الشراكة كمبادرة لتطوير القوى العاملة؛ حيث قدمت عشر كليات مجتمع دورات تدريبية لتطوير المهارات المطلوبة، وتوفير التدريب اللازم للإعداد لشغل الوظائف والمنافسة في سوق العمل (Office of community college research and leadership, 2010,2). وكانت هناك آثار إيجابية على الكليات المشاركة في تميز بحوثها وريادتها، وتوسيع خدماتها، وعلى المؤسسات المستفيدة في تقدمها، وتحسين أداء العاملين بها.

٥- الكراسي البحثية:

تؤدي الكراسي البحثية دورا مهما في تطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات؛ وذلك من خلال تبني القضايا الحيوية للمؤسسات المجتمعية. وتسعى إلى تجويد البحث العلمي من خلال اختيار دراسات ميدانية لتلبية احتياجات المجتمع في إطار الشراكة بين الجامعات ومجتمعاتها، وذلك من خلال الدعم المقدم من الأفراد الممولين أو المؤسسات الداعمة للمشروعات البحثية(التويجري، السلامة، العريني، ٢٠١٥، ٢٢٣). كما تعد الكراسي البحثية داعما رئيسا لتطوير الحركة البحثية، ومعالجة قضايا بحثية متخصصة، وتقديم الحلول المناسبة لها من خلال الشراكة مع المؤسسات المختلفة(ALshumaimiri,2016,590). وهي عبارة عن منحة مالية تُخصَص من أجل تمويل برنامج أكاديمي أو موضوع بحثي بالجامعة، أو معالجة قضية مجتمعية، بصفة مؤقتة أو دائمة، وقد تكون هذه المنحة من قِبَل أفراد أو جهات اجتماعية؛ وذلك لضمن الشراكة بين هذه الجهات الداعمة والجامعات التي تتولى تنفيذ البرامج الأكاديمية والموضوعات البحثية لهذه الكراسي.

وتقوم فكرة الكراسي البحثية على الشراكة بين مؤسسة أكاديمية ومؤسسة أو شخص خارجي؛ وذلك بهدف تقديم التمويل اللازم لدعم برنامج علمي أو نشاط بحثي معين، وتتولى المؤسسة الأكاديمية الإشراف والتنفيذ للبرامج أو البحوث. وينبغي لتفعيل هذه الكراسي أن تُختار مجالات بحثية متنوعة تلائم سلم الأولويات البحثية للجامعات، والاهتمام بالقيمة البحثية ومدى إسهامها في خدمة المجتمع، وتحقيق مبدأ الشراكة للحصول على دعم أكبر من الجهات الممولة، وتبادل الخبرات وتدويل الكراسي البحثية مع المراكز العالمية(المالكي،٢٠١٨، ٨١٠). وبذلك تعمل هذه الكراسي على تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال تبنيها لمشكلات المجتمع الآنية وقضاياه المستقبلية، من قِبَل باحثين متخصصين ومؤهلين في الموضوعات والبرامج المدروسة.

٦- حاضنات الأعمال:

تأتي حاضنات الأعمال نتيجة التطورات العالمية والتغيرات المجتمعية، وفي إطار الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، والاستفادة من الجامعات كبيوت خبرة من خلال كوادرها البشرية وخبراتها العلمية. وهي وحدات جامعية مستقلة مخصصة لتشجيع الأفكار الإبداعية

والموضوعات الرائدة والمشروعات المتميزة، وتحويلها من مجرد أفكار إلى نتائج واقعية ملموسة. وتسعى غالبية الدول إلى ربط حاضنات الأعمال بالجامعات؛ وذلك للاستفادة من القدرات البشرية لديها، والعمل على تطبيق نتائج البحث العلمي، وتوظيف الإمكانات المادية والتكنولوجية بما يعمل على تطوير البحث العلمي، وزيادة العوائد المالية منه، وتحويل الجامعات إلى جامعات ريادية(إبراهيم،٢٠١٨، ٤٠٤).

وتهدف حاضنات الأعمال إلى تبني المبدعين من الباحثين، وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من خطط على الورق إلى حيز التنفيذ، من خلال الخدمات المساندة والدعم البحثي لهم، وتوفير فرص التطوير الذاتي المستمر، والمساهمة في صنع مجتمع المعرفة، ومواجهة هجرة العقول العلمية، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية(مقري، وشنة،٢٠١٥، ٥٦). وتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها، ومساعدة الجامعات للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة، وتفعيل الشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والقطاع الخاص، وقيام وسائل الإعلام بنشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية حاضنات الأعمال الجامعية(إبراهيم،٢٠١٨، ٤٦٥). ومن خلال هذه الحاضنات تتبنى الجامعات المشاريع المتميزة والأفكار الرائدة لمؤسسات المجتمع وقطاعاته، وتقديم الخبرات اللازمة لها حتى تكون نتائجها واقعا عمليا، تساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

٧- الدراسات البينية:

أصبح هناك توجه متزايد نحو تعزيز الدراسات البينية؛ لكونها وسيلة لتشجيع التقدم العلمي والتكنولوجي، ودعم الجهود البحثية لمواجهة المشكلات المجتمعية، وصناعة مجالات بحثية جديدة، تعتمد على تكامل المعرفة في ميادين مختلفة. كما تعد هذه الدراسات هي الموضوع الرئيس للأبحاث المستقبلية التي تتناول المشكلات غير المرتبطة بمجال تخصص بعينه(Balsiger, 2004,408). وهي دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة العلمية النظرية أو التطبيقية في معالجة الموضوعات المتسعة التي يصعب التعامل معها من قِبَل تخصص واحد(Klein,2008,118). إذن فإن الدراسات البينية تعني أن يقوم مجموعة من الباحثين من تخصصات مختلفة بالشراكة معا من أجل دراسة موضوعات كبيرة ومتشابكة، لا

يستطيع باحث من تخصص واحد القيام بها، وقد يكون هؤلاء الباحثون مشتركين ما بين أعضاء هيئة التدريس أكاديميين بالجامعات وخبراء ومتخصصين من المراكز البحثية التابعة للمؤسسات المجتمعية؛ وذلك لمعالجة القضايا والمشكلات الكبرى، وتناول المشاريع البحثية العملاقة، والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات وتقدمها.

ويساهم الأخذ بأسلوب الدراسات البينية في تطوير البحث العلمي؛ لأنها تسمح بالتداخلات بين التخصصات الأكاديمية والعلوم المختلفة. وقد أصدرت اللجنة الاستشارية لدول الاتحاد الأوربي لسياسات البحوث في عام(٢٠٠٤) تقريرا كان من أبرز توصياته: دعم البحوث البينية في دول الاتحاد، والعمل على إنشاء مراكز بحثية تهتم بها(عبده،٢٠١٦، ١٥٩). وتتركز أهميتها في تفعيل العمل المشترك بين الباحثين، وتحقيق التطوير في المجالات المختلفة، وإيجاد لغة علمية بينية تجمع بين التخصصات المختلفة، والقدرة على حل المشكلات التي عجزت الدراسات المتخصصة عن حلها(Holley,2009, 338). وتمثل هذه الدارسات أهمية كبيرة في تطوير البحث العلمي، وتحقيق التعاون العلمي بين الباحثين من تخصصات أكاديمية متعددة وجهات مختلفة؛ بهدف حل المشكلات المتداخلة، ومعالجة القضايا المتشعبة، وتبني المشاريع البحثية الكبرى.

المحور الثالث: مقترحات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية:

سيتناول الباحث هذه المقترحات في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الشراكة المجتمعية، والتي تم عرضها في العنصر السابق، وذلك كما يلي:

١- **الجامعة المنتجة:** يساهم نموذج الجامعة المنتجة في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

- جعل الجامعات المصرية بمثابة بيوت خبرة لمجتمعاتها؛ بحيث ترجع إليها المؤسسات للاستفادة من كوادرها البشرية وخبراتها العلمية ومهاراتها الفنية.
- توفير قنوات اتصال مستمرة وفعالة بين كليات الجامعة ممثلة في أقسامها الأكاديمية وبين المؤسسات المجتمعية ذات الصلة؛ للوقوف على أوجه التعاون والشراكة الممكنة بينهما.
- تعرُّف الجامعات على احتياجات مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة من خلال دراسات ميدانية دقيقية؛ وذلك تمهيدا لقيامها بتلبية هذه الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

– عمل قواعد بيانات عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بالكليات المختلفة؛ بحيث تكون شاملة لتخصصاتهم الأولية، وأبحاثهم وخبراتهم، وإتاحتها للمؤسسات المجتمعية.

– تقديم الجامعات للاستشارات العلمية والفنية للراغبين من أفراد المجتمع ومؤسساته، سواء من خلال مكاتب استشارية ملحقة بالكليات أم بمؤسسات المجتمع.

– مراعاة الجامعات لمتطلبات واحتياجات سوق العمل لدى إعدادها وتأهيلها لطلابها، والعمل على تزويدهم بالخبرات والمهارات اللازمة لذلك.

– فتح قنوات اتصال بين طلاب السنة النهائية بالجامعات وبين قيادات المؤسسات ومسئولي قطاعات العمل والإنتاج، بهدف توفير فرص عمل لهؤلاء الطلاب فور تخرجهم.

– قيام الجامعات بإنشاء مكتب للتسويق بكل جامعة؛ وذلك للقيام بتسويق خدمات الجامعة ومنتجاتها، وبحوثها العلمية، وخبراتها العملية داخل المجتمع وخارجه.

٢– **الجامعة المقاولاتية:** يساهم نموذج الجامعة المقاولاتية في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– نشر ثقافة الجامعة المقاولاتية في أوساط البيئة الجامعة المصرية والترويج لها، وبيان فوائدها وأهدافها ومتطلبات تطبيقها؛ وذلك من خلال الندوات العلمية والدورات التدريبية.

– الأخذ بنموذج التعليم المقاولاتي الذي يقوم على الإعداد والتدريب للأفراد الراغبين بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج تهدف إلى تعزيز الروح المقاولاتية.

– مساهمة الجامعة المقاولاتية في التدريب التحويلي لخريجي الجامعات الذين لم يجدوا فرص عمل، وإعادة تأهيلهم لأعمال ووظائف أخرى يتطلبها سوق العمل.

– مساعدة الخريجين الذين لم يجدوا وظائف في القطاع الحكومي أو الخاص؛ وذلك من خلال دعمهم لتأسيس مشاريع وأعمال صغيرة خاصة بهم.

– إنشاء صندوق مشترك لتمويل البحث العلمي بكل جامعة، تساهم فيه الجامعة والمؤسسات المجتمعية؛ وذلك من خلال العقود المقاولاتية التي تتبنى المشاريع الإنتاجية الكبرى.

٣– **مراكز التميز البحثي:** تساهم هذه المراكز في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– إنشاء مركز للتميز البحثي بكل جامعة، يكون تابعا لنائب لرئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، وعضوية وكلاء الكليات لذات الغرض، لتولي مهام المركز والإشراف على خدماته.

– قيام المراكز بتوفير قاعدة بيانات دقيقة وشبكة معلومات مشتركة بينها عن احتياجات أفراد المجتمع ومؤسساته من استشارات فنية وخدمات علمية ودراسات ميدانية.

– اتفاق المراكز مع المؤسسات المجتمعية على أهداف محددة، ورؤى مشتركة، وخطط دقيقة، وبرامج معينة، وجداول زمنية؛ وذلك كله من أجل تحقيق الشراكة الفاعلة بينهما.

– التنسيق والتكامل بين مراكز التميز على مستوى الجامعات المصرية، والتعاون مع المراكز الإقليمية والعالمية من أجل تنفيذ الخطط الموضوعة والبرامج المشتركة.

– قيام المراكز بنشر ثقافة الشراكة المجتمعية؛ لإقناع القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ومسئولي مؤسسات المجتمع بالمنافع التي تعود على الطرفين جراء الشراكة.

– توفير الكفاءات البشرية والكوادر العلمية، والإمكانات المادية والبنية التحتية المناسبة بهذه المراكز؛ من أجل ضمان تحقيق شراكة فعالة بين الجامعات ومجتمعاتها.

– تشجيع المراكز للباحثين وأعضاء هيئة التدريس على توجيه أبحاثهم نحو مشكلات المجتمع وقضاياه، وحثهم على عقد اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الإنتاجية والقطاعات الخدمية.

– تبني المراكز للبحوث العلمية الرائدة والرسائل الجامعية المتميزة، والتي تتناول رؤى مستقبلية تطويرية، ومشكلات واقعية، وقضايا مجتمعية آنية ومستقبلية.

٤– **الشراكة البحثية:** تساهم الشراكة البحثية في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– التوسع في الأخذ بصيغة(البحوث التعاقدية)، والتي تتم الشراكة فيها بين أعضاء هيئة التدريس وبين باحثي المراكز المحلية؛ لتناول القضايا المجتمعية والمشاريع البحثية الكبرى.

– التوسُّع في الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية وبين الجامعات الإقليمية والعالمية؛ بغية حل مشكلات المجتمع، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لقطاعاته.

– سماح الجامعات بندب بعض أعضاء هيئة التدريس المتميزين بها للمشاركة في إجراء البحوث التطبيقية والدراسات الميدانية داخل مؤسسات المجتمع.

– الأخذ بأسلوب(الإشراف المشترك)على الرسائل الجامعية التطبيقية بين أساتذة الجامعات وخبراء المؤسسات المجتمعية؛ بحيث يجمع الباحث في الرسالة بين الإفادة العلمية والخبرة العملية.

– تعميم(مشروع التخرج) لطلاب السنة النهائية الموجود بالكليات العملية على جميع الكليات، على أن يتناول مشكلات المجتمع وقضايا البيئة المحلية.

– تشجيع الزيارات العلمية ودعم تبادل الخبرات بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية؛ والاستفادة من ذلك لتحقيق التعاون المثمر، وبناء شراكات علمية وبحثية فعالة.

٥– **الكراسي البحثية:** تساهم الكراسي البحثية في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– توسُّع الجامعات المصرية في تجربة(الكراسي البحثية)، فيكون لكل جامعة كرسي بحثي على الأقل في مجال علمي محدد، شريطة التنسيق بينها تفاديا للتكرار في موضوعاتها.

– نشر ثقافة الكراسي البحثية في البيئة الجامعية والأوساط المجتمعية، ودعوة المنظمات المدنية والجمعيات الخيرية وأصحاب الوقف لدعمها والتوسع فيها.

– تحديد الأولويات البحثية والقضايا الآنية والمستقبلية المرتبطة التي سوف تتناولها هذه الكراسي، على أن يتم النظر في تلك الأولويات وهذه القضايا بصفة دورية.

– تكوين فرق بحثية متعددة التخصصات، ومشتركة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومراكز البحوث المجتمعية؛ لتقوم بدراسة مشكلات ومعالجة قضايا هذه الكراسي.

– توفير الإمكانيات المادية والبنية التحتية، والبيئة المناسبة لدعم وتشجيع هذه الكراسي البحثية؛ حتى يتسنى لها القيام بالمشاريع البحثية الكبرى التي تفيد المجتمع.

– تعاون الكراسي البحثية المحلية مع الكراسي البحثية الإقليمية والعالمية؛ بهدف الإفادة من معارفهم وخبراتهم، وانعكاس ذلك على تفعيل الشراكة وتوسيع مجالاتها.

٦– **حاضنات الأعمال:** تساهم حاضنات الأعمال في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– وجود حاضنة أعمال في كل جامعة؛ بحيث تعمل على تقديم الاستشارات العلمية والدعم الفني لأفراد المجتمع ومؤسساته من الراغبين في تكوين مشاريع خاصة.

– دعم حاضنات الأعمال للموضوعات البحثية الرائدة، واحتضانها للأفكار الإبداعية، وتحويلها إلى دراسات حقيقية، ومشاريع فعلية، ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

– تبنِّي الحاضنات للمبدعين من الباحثين بمراكز البحث وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتولِّي تأهيلهم وتدريبهم، وصقل مواهبهم، وزيادة معارفهم، وتطوير أدائهم.

– أن تعمل هذه الحاضنات على دعم وتعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، بأن تكون حلقة الوصل بينهما، والوسيط المنفذ للمشاريع المشتركة.

– مساهمة الحاضنات في تقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية، واستيراد الحلول الجاهزة؛ وذلك بإعادة الثقة في الخبرات الوطنية بالشراكة مع الجامعات المحلية.

– دعم حاضنات الأعمال لمجتمع المعرفة، والاقتصاد القائم على المعرفة؛ وذلك من خلال إنجاز المشاريع الرائدة، والأفكار الإبداعية لأفراد المجتمع ومؤسساته.

٧– **الدراسات البينية:** تساهم الدراسات البينية في تفعيل الشراكة المجتمعية من خلال:

– نشر ثقافة الدراسات البينية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وبين باحثي مراكز مؤسسات المجتمع وقطاعاته من خلال الندوات واللقاءات والدورات وورش العمل المشتركة.

– التوسع في إجراء الدراسات البينية بين التخصصات الأكاديمية المختلفة في الموضوعات المشتركة بينها، وإعطاؤها أولوية ودعما وتشجيعا من قِبَل القيادات الجامعية.

– اعتماد الدراسات البينية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وباحثي المراكز البحثية في التخصصات البينية لمعالجة الموضوعات المجتمعية المشتركة.

– الأخذ بأسلوب الدراسات البينية بين باحثي الدراسات العليا في بعض رسائل الماجستير والدكتوراه لدراسة موضوعات وقضايا اجتماعية متداخلة.

– التوجُّه نحو الدراسات البينية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والجامعات الإقليمية والدولية في حل مشكلات متداخلة، ومعالجة قضايا بينية مشتركة.

المراجـع

١- إبراهيم، خديجة عبدالعزيز(٢٠١٨). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مج(٣٤)، ع(٥)، ص ص٣٦٥-٤٧٩.

٢- أبوالحديد، فاطمة علي(٢٠١٢). الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية**، السعودية، مج(٥)، ع(١)، ص ص١١-٥٩.

٣- أحمد، نجم الدين نصر، عبدالله، محمد عبدالله، الحنفي، رشا مصطفى(٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير مجال أصول التربية في ضوء بعض النماذج العالمية، **دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(١٠٠)، ص ص ١٧٧-٢٣٢.

٤- إسماعيل، صلاح محمد(٢٠١٣). مقياس الشراكة المجتمعية للجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، مصر، ع(٣٤)، ج(١٥)، ص ص٥٣٦١-٥٤٣٣.

٥- أيوب، مسيخ(٢٠١٨). الجامعة كحاضنة طبيعية ومرجعية حقيقية لبعث الروح المقاولاتية، **مجلة البشائر الاقتصادية**، جامعة طاهري محمد، الجزائر، مج(٤)، ع(٣)، ص ص ١٣-٢٨.

٦- البدوي، عبدالرؤوف أحمد(٢٠١٢). مبادرة لإنشاء مراكز للتميز البحثي بجامعة أم درمان الإسلامية، **مجلة جامعة أم درمان الإسلامية**، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، فبراير، ع(٢١)، ص ص٥٩-٧٨.

٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي(٢٠٠٣): تقرير التنمية البشرية٢٠٠٣، مصر، القاهرة.

٨- بني مقداد، نعيمة علي، عاشور، محمد علي(٢٠١٨). دور إدارة جامعة اليرموك في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مج(٣٢)، ع(١٢٦)، ص ص١٥٩- ١٩٤.

٩- التويجرى، فاطمة عبدالعزيز، السلامة، مشاعل عبدالله، العرينى، منال عبدالعزيز(٢٠١٥). تحسين إدارة الكراسي البحثية في المملكة العربية السعودية على ضوء بعض الخبرات العربية والعالمية، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، أبريل، ٢١٧- ٢٥٧.

١٠- الخليفة، عبدالعزيز علي(٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**، السعودية، ع(٤٦)، ص ص٩٧-١٢٣.

١١- شحاته، عبدالباسط دياب، رشاد، عبدالباسط محمد(٢٠١٩). تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية، **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج(٦٠)، ص ص١١-٧٠.

١٢- صديق، أسماء أبو بكر(٢٠١٤). جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع(٢٥)، ص ص١٧٣-٢٤٠.

١٣- طحلاوي، ابتسام بشير، علواني، علي أحمد(٢٠١٩). دور الإدارة المدرسية فى تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلى بمدارس التعليم العام بمحافظة الخبر، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، ع(١١٤)، ص ص٣٨٨- ٣٩٥.

١٤- عبد الحسيب، جمال رجب(٢٠٠٦). تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر.

١٥- عبد الحسيب، جمال رجب(٢٠١٧). رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع(١٧٥)، ج(٣)، ص ص٧٧٥ -٨٢٩.

١٦- عبده، هاني خميس(٢٠١٦). البحوث البينية وتقدم المجتمعات الإنسانية خلال الألفية الجديدة، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة السلطان قابوس، مج(٣)، ع(٣)، ص ص١٥٥-١٦٥.

١٧- عرابة، رابح، شيخ، هجيرة(٢٠١٨). تنمية روح المقاولاتية للطالب الجامعي، **مجلة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مج(١١)، ص ص٣٣٤-٣٤٥.

١٨- عطية، سحر بهجت(٢٠١٦). دور الشراكة في دعم قدرة الجامعات لخدمة المجتمع، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع(٥٥)، ص ص٨٣-١٤٣.

١٩- العنزي، حمود معيوف(٢٠١٨). متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، ع(٩١)، ج(٤)، ص ص٦٢٧-٦٥٧.

٢٠- عون، فاطمة محمد، الشبانات، فاطمة عبدالله، أبوحميد، ندى عبدالرحمن(٢٠١٩). تطوير الشراكة المجتمعية بقسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، مج(٢٩)، ع(٢)، ص ص٢٨٥-٣٠٩.

٢١- المالكي، مريم عبدالله(٢٠١٨). دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية، **مجلة التربية**، جامعة الأزهر، ع(١٧٩)، ج(١)، ص ص٧٦٨ -٨١٧.

٢٢- محمد، محمد عبدالحميد، كمال، حنان البدري(٢٠١٦). خبرات عالمية في آليات تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التكنولوجي والمجتمع والاستفادة منها في محافظة أسوان، المؤتمر العلمي الثالث**(جودة التعليم في ظل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم)**، كلية التربية بأسوان، ص ص٧٩-١٢٢.

٢٣- محمد، هالة أحمد(٢٠١٨). تفعيل دور الشراكة البحثية فى تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنوفية، مج(٣٣)، ع(٤)، ص ص٤٧٢ -٥١٦.

٢٤- مراد، مهدي(٢١٠٨): التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، **مجلة أبعاد اقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ج(٨)، ص ص٤٠٤-٤٢٢.

٢٥- مقري، زكية، شنة، آسية(٢٠١٥). إطار مقترح لتسويق مخرجات البحث العلمي كآلية لدفع المشاريع البحثية الريادية في الجزائر، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج(٨)،ع(٢٢)،ص ص٥١-٧٤.

26- ALshumaimiri, A. (2016). The university technology transfer revolution in Saudi Arabia. **Journal Technology Transfer**, 41(12), PP.590-615.

27- Balsiger, Phlilp, W.(2004). Supadisciplinary research practices: History, objectives and rationale**, Futures**, 36(1), PP.407-421.

28- Browning, Bill(2015).Working together and making a difference: Virginia western community college and goodwill industries of the valleys partnership case study report. **Aspen Institute**, PP.28-35.

29- Coetzee, E(2012). Community engagement by higher education institutions– a practical model and guidelines. **Africa Education Review**, 9(3), PP.501-517.

30- Davis, M. and Others(2006). Cultivating and maintaining effective action research partnerships: the DePaul and Oxford House Collaborative. **Journal of Prevention and Intervention in the Community**, 31(1), PP.2-12.

31- Gauntner, Joseph& Hansman, Catherine(2017). Boundary-Spanner Role Conflict in Public Urban Universities. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement**, 21(1), PP.104-131.

32- Holley, K.A(2009). Interdisciplinary and strategies transformative change in higher education. **Innovative Higher Education**, 34(5), PP.331-344.

33- Hudson, Elizabeth(2013). Educating for community change: higher education's proposed role in community transformation through the federal promise neighborhood policy. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement**, 17(3), PP.109-138.

34- Klein, J. (2008). Evaluation of interdisciplinary and tans disciplinarily and research A literature review American. **Journal of Preventive Medicine**, PP. 35(5),116-123.

35- Lestyan, Pepi(2002). Extending the possibilities of multicultural Community partnership in urban pub lie school. *The urban Review*,34(1), PP.7-16.

36- Office of community college research and leadership(2010). A community college and employer partnership. **promising practice**, PP.2-11.

37- Pitre, Charisse; Patterson, Penny& Price Paula(2017). Developing civic-minded teacher leaders through service-learning school partnerships. **The Professional Educator**,41(1), PP.1-18.

38- Shechter, Dorit & Strier, Roni(2015). Visualizing access: knowledge development in university–community partnerships, Published online. **Science and Business Media Dordrecht**,71(1), PP.343-359.

39- Tarantino, Kristen L(2017). Undergraduate Learning Through Engaged Scholarship and University– Community Partnerships. **Journal of Higher Education Outreach and Engagement,**21(2), PP.103-130.

40- Zerquera, Desiree(2016).Urban-serving research universities: Institutions for the public good higher learning research communications,5(2), PP.18-95.